

## وزارة الداخلية

( قطاع الشئون القانونية )

قرار وزاري رقم ٨٧٣ لسنة ٢٠٠٩

**بشأن إنشاء محكمة ونيابة عسكرية شرطية بمديرية أمن ٦ أكتوبر**

### **مساعد وزير الداخلية لقطاع الشئون القانونية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن القضاء العسكري وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة وتعديلاته؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٣ في شأن لائحة جرائم أفراد هيئة الشرطة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨٢١ لسنة ١٩٩٧ في شأن تفويض السيد مساعد الوزير

لقطاع الشئون القانونية في بعض الاختصاصات؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢١٢ لسنة ٢٠٠٧ في شأن إعادة تنظيم الإدارة العامة

للقضاء العسكري؛

### **قرر:**

**مادة ١ - تنشأ محكمة ونيابة عسكرية شرطية بمديرية أمن ٦ أكتوبر**  
يكون مقرها مبنى مركز شرطة أبو النمرس يشمل اختصاصها نطاق مديرية أمن ٦ أكتوبر  
والإدارات والمصالح الواقعة في نطاقها الجغرافي، وذلك فضلاً عن محكمة ونيابة الجيزة  
العسكرية الشرطية.

**مادة ٢ - قصر اختصاص محكمة ونيابة الجيزة العسكرية الشرطية على نطاق مديرية**  
**أمن الجيزة والإدارات والمصالح الواقعة في نطاقها الجغرافي.**

**مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.**

٢٠٠٩/٥/١١

مساعد وزير الداخلية

لقطاع الشئون القانونية

لواء / إبراهيم حماد